

Distr.: General
18 June 2015

Original: Arabic

الجمعية العامة
مجلس الأمنمجلس الأمن
السنة السبعون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البندان ٦٨ (ج) و ١٠٧ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها:
حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين
والممثلين الخاصين
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهتان من القائم
بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام
ورئيس مجلس الأمن

يرفض الأردن الادعاءات الباطلة التي وردت في رسالة المندوب الدائم لسورية لدى
الأمم المتحدة الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه
٢٠١٥ (A/69/937-S/2015/429)، والسرد المضلل حول تفشي آفة الإرهاب في سورية.
ويجدد الأردن في هذا الصدد تأكيده على نهجه الراسخ بمكافحة هذه الآفة بكافة أشكالها
وصورها، وأياً كانت مصادرها، والتي تتنافى مع الشرائع والقيم الدينية والأخلاقية، ويشدد
على موقفه الثابت في محاربة الإرهاب والتطرف، ويؤكد على مواصلة دوره بكافة مؤسساته
ببذل الجهود للتصدي لظاهرة الإرهاب. بمنظور شمولي من خلال تعزيز الجهود وإدامة التنسيق
والتشاور بين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية لترسيخ أركان الاستقرار والأمن في المنطقة.

ندعو النظام السوري إلى أن يقوم بتقييم صريح وشامل للواقع المأسوي الذي يعاني
منه الشعب السوري والذي نجم بالأساس عن ممارسات النظام السوري نفسه وما تخللها من
انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان واستخدام مختلف ضروب



الرجاء إعادة استعمال الورق

230615 190615 15-10061 (A)



العقاب الجماعي ضد المدنيين في سورية واستهدافهم بمختلف الوسائل والأسلحة بما في ذلك البراميل المتفجرة. ونحدد دعوتنا للنظام السوري للتعاون مع الجهود الرامية لتحقيق حل سياسي للتزاع داخل سورية، واحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون مع الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية لمعالجة الأوضاع الإنسانية المأسوية في سورية بدلاً من كيل الاتهامات ضد الأردن الذي استضاف ما يقرب من مليون ونصف المليون لاجئ سوري منذ بداية الأزمة على الرغم من تواضع إمكاناته وموارده المحدودة وتحمله لتبعات ونتائج الكثير من النزاعات الدائرة في المنطقة، وهو يحرص دوماً على إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية يحفظ وحدة أراضيها وسيادتها واستقلالها ويُنهى معاناة شعبها المستمرة منذ سنوات.

نؤكد مجدداً على ضرورة أن يتعامل المجتمع الدولي بحزم مع النظام السوري لاحتزام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، وقرارات الجمعية العامة بما فيها القرار ١٨٩/٦٩ والقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان.

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، في إطار البندين ٦٨ (ج) و ١٠٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمود الحمود
القائم بالأعمال بالنيابة